جامعة زيان عاشور ـــ الجلفة

سنة أولى ماستر مالية وبنوك
قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

السداسي الأول

السنة الجامعية: 2023/2022

محاضرات مقياس: عمليات الوساطة المالية البنكية

المحاضرة الرابعة

IV. مؤسسات الوساطة المالية

إن وظيفة الهيئات المالية تتمثل في توظيف ادخار الأعوان الاقتصاديين وتوجيهه نحو تمويل النشاط الاقتصادي، ولذلك فإن الوساطة المالية ليست من طبيعة واحدة، بحيث تتنوع المؤسسات المشكلة لها، ويسمح هذا التنوع بأداء مهامها في الاقتصاد وفقا للدور المحدد لها. ويتم تصنيف الهيئات المالية عادة على حسب العلاقة التي تربطها (سواء كانوا مدخرين أم مقترضين)، إذ تتدخل بعض القوانين والتنظيمات لتكريس هذا التصنيف مثلما هو الشأن في القانون النقدي الجزائري وفي قوانين دول أخرى. وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يتجه في اقتصاد اليوم نحو التلاشي إلا أنه يمثل سمة بارزة طبعت التاريخ النقدي لأزمنة طويلة. وتنقسم الهيئات المالية على العموم إلى قسمين كبيرين: الهيئات المالية النقدية والهيئات المالية غير النقدية.

1. **الهيئات المالية النقدية:** تتشكل الهيئات المالية النقدية من مجموع المؤسسات التي تستطيع جمع الودائع الجارية من الجمهور. ويسمح لها بإنشاء نوع معين من النقود هو نقود الودائع، أي أنها تستطيع خلق الدفع بما يجعلها قادرة على التأثير على العرض النقدي في الاقتصاد، ولهذا السبب تدعى بأنها نقدية، ونظرا لطبيعة الأموال الملتقطة المتميزة بالقصر، فإن هذا النوع من المؤسسات يكتفي في الغالب بمنح قروض قصيرة الأجل وفي أحسن الأحوال تكون متوسطة الأجل، وبالتالي فهي تعتمد على أموال الغير في منح القروض، وتمثل الهيئات النقدية النصيب الغالب في النظام النقدي سواء كان كذلك في الدول المتقدمة أو في الدول الأخرى. ويعبر ذلك بكل تأكيد على مكانتها ودورها في الاقتصاد.

تتشكل الهيئات المالية النقدية عادة من البنوك التجارية (تسمى أيضا البنوك الأولية أو بنوك الودائع). وهذه الأخيرة هي عبارة عن مؤسسات ذات طابع تجاري تهدف إلى تحقيق الربح متبعة في ذلك أساليب واستراتيجيات تتلاءم مع تنظيمها القانوني والمهام المحددة لها. وتتميز البنوك التجارية في سعيها لتحقيق الربح عن المؤسسات المالية الأخرى

في أنها تستعمل هيكلة مختلفة للموارد تؤدي إلى اختلاف هيكلة الاستعمالات في كل منهما. وبالتالي فإن الاختلافات الوظيفية يمكن اشتقاقها على مستوى هيكلة الميزانية لكل منهما.

2. **الهيئات المالية غير النقدية:** أما الهيئات المالية الغير النقدية فتتكون من باقي المؤسسات المالية، وتتميز هذه المؤسسات بتنوع كبير وتمس أوجه مختلفة للنشاط المالي في الاقتصاد. وتتمثل خاصية هذه المؤسسات بأنها لا تستطيع جمع الودائع الجارية من الجمهور بحيث لا تسمح لها القوانين القيام بذلك. إن منع هذه المؤسسات من جمع الودائع الجارية يجعلها غير قادرة على إنشاء النقود، ولذلك توصف بأنها غير نقدية، تبعا لذلك، لا يمكنها إنشاء وتسيير وسائل الدفع في الاقتصاد، وتعتمد هذه المؤسسات في نشاطاتها على رؤوس أموالها بصفة خاصة، وعلى الاقتراض من الأسواق المالية وعلى المدخرات طويلة الأجل. وعلى هذا الأساس، تتمثل أنشطة هذه المؤسسات عادة في منح القروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات، ولذلك فهي تقوم عادة على أساس التخصص الذي يرفع من كفاءتها نتيجة لمعرفتها للقطاعات أو الأنشطة التي تشكل مجال تدخلها.

في إطار الهيئات المالية غير النقدية، نجد عددا متنوعا من المؤسسات بالقياس إلى النظم القانونية المحددة لها، وطرق تنظيمها والمهام الموكلة لها (طبيعة عملياتها المالية). ولذلك، فهي تخضع إلى قوانين مختلفة تحدد طبيعتها العامة وكيفيات تدخلها في الاقتصاد بالإضافة إلى ماهية الأهداف والمهام التي تناط بتحقيقها. وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أن الهيئات المالية غير النقدية تتشكل من المؤسسات المالية.

V. تقسيمات الوسطاء في تحقيق الوساطة المالية:

إن تقسيمات الوسطاء الماليين، تظهر من خلال اختلاف أنشطتهم اتجاه الزبائن، والمتمثلة بالدرجة الأولى في خدمات مصرفية ومالية، لكن بالرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك نقطة مشتركة تجمع بينهم، على الرغم من قيام الوسطاء المالين بنفس الوظيفة الأساسية وهي قبول الأوراق المالية الأولية ممن هو في حاجة إلى الأموال وإصدار أوراق مالية ثانوية لمن لديهم أموال أو مدخرات إلا أنهم ليسوا متشابهين وذلك لوجود اختلاف بينهم على حسب الصفة الغالبة على أنشطتهم حيث يمكن تقسيمهم إلى الشكل التالي:

1. **الوسطاء المكلفون بالتوظيف المالي:** المتمثلة في البنوك التجارية وبنوك الودائع، التي تتلقى ودائع الادخار، ومؤسسات البورصات المالية.
2. **الوسطاء التعاقديين:** يتمثل هذا النوع في صناديق التأمين وكذا صناديق التقاعد، التي تقوم على تأمين ممتلكات الأفراد، وضمان لهم منح التقاعد عن طريق اقتطاعات أثناء حياتهم المهنية، إذن دور هذا النوع من الوسطاء الماليين مرتبط بعقود إدارية يلتزم بها أطراف العملية من مؤسسات مالية والراغبين في الحصول على خدمة مالية.

3. **الوسطاء الثانويين**: هذا النوع من الوسطاء يختلف على ما ذكرناه سابقا من وسطاء ماليين، بحيث يعتمد هذا النوع على وساطة المؤسسات المالية الأخرى، مثل بنوك تجارية لتمويل مشاريعها، ومؤسسات مالية تقوم بشراء ديون الشركات والمؤسسات التجارية لعمليات البيع والشراء.
4. **وسطاء الاستثمار**: يتمثل هذا النوع من الوسطاء الماليين، في المؤسسات المالية التي تتعامل بقيم منقولة من أسهم وسندات، وكذلك القروض الطويلة والمتوسطة.

VI. دور الوسطاء الماليين في تفعيل الوساطة المالية:

تتمثل الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين، في تحويل الأصول وذلك من خلال إصدارهم أوراق مالية أكثر جاذبية للأفراد المدخرين مقارنة بالأوراق المالية التي تصدر مباشرة عن طريق الشركات، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء الأوراق المالية سواء ملكية أو دين من الشركات المصدرة لها ثم يقومون بتمويل هذه الأوراق المالية من خلال بيع استحقاقات مالية للمستثمرين أو المدخرين الأفراد في شكل ودائع ومدخرات وثائق تأمين...الخ، والأوراق المالية التي تصدر عن طريق الشركات وتشتريها المؤسسات المالية.

تسمى أوراق مالية أولية وذلك لأن إصدارها يتم عن طريق شركات بحاجة إلى تمويل لاستثمارها في أصول حقيقية، أما الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية للمدخرين أو المودعين مثل الودائع أو المدخرات فتعتبر أوراق مالية ثانوية وذلك لأن هذه الودائع رجعت إلى أوراق مالية أولية والتي تصدرها الشركات الأصلية واستثماراتها في أصول حقيقية، ويمكن توضيح دور الوساطة التي يقوم به البنك التجاري من خلال دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين في المشكل الموضح أسفله، حيث يشير إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، وبالتالي يقوم المستهلكون باستخدام تلك الأجور في شراء سلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بإنفاق كل ما يحصلون عليه من أجور نقدية في الاستهلاك حيث يخصمون جزء منه للادخار ويشير الشكل أدناه إلى أن هذا الادخار عن طريق الإقراض إلى المستهلكين الآخرين تزيد نفقاتهم عن إيراداتهم مرورا بالوسطاء الذين يضمنون هذه العملية.